



الْجُمْهُورِيَّةُ الْلُبْنَانِيَّةُ
وَزَارَةُ الْمَتْنِ الْيَمِينِ

معهد باسل فليحان
المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

موازنة

المواطنة والمواطن

لبنان
2025

سلسلة التوعية المالية والضريبية

صدر هذا الدليل بالتعاون مع "اليونيسف" من ضمن برنامج
"تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية في لبنان".

 **يونيسف**
لكل طفل

موازنة

المواطنة والمواطن

لبنان
2025

إنها "موازنة المواطنة والمواطن" لعام 2025 التي يعدّها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي منذ العام 2018، بالتعاون مع مديريّة الموازنة ومراقبة النفقات في مديرية المالية العامة.

يقع الكتيّب ضمن سلسلة التوعية المالية والضريبية الهادفة إلى تعريف المواطن على حقوقه وواجباته وتسهيل قيامه ببعض المعاملات الأساسية وتعزيز الشفافية وثقافته المواطنة. كما يعكّس التزام المعهد تجاه الناس وتجاه حقّهم بالوصول إلى المعلومات والبيانات المالية ومعرفة كيفية تحصيل الإيرادات وتخصيصها وإنفاق الأموال العامة التي هي بالأساس ملكاً لهم.

قائمة المحتويات

4 "موازنة المواطنة والمواطن" وأهميتها

5 ما يجب معرفته عن موازنة 2025

6 الأسس التي بُنيت عليها موازنة 2025

10 أبرز الإجراءات المالية والاقتصادية الواردة في موازنة 2025

10 1. أبرز الإجراءات لتعزيز الإيرادات

16 2. أبرز الإجراءات لمساندة المواطن

16 3. إجراءات مختلفة

17 النفقات المقدّرة للعام 2025

17 1. النفقات المقدّرة بحسب التصنيف الوظيفي (10 وظائف)

19 2. النفقات المقدّرة بحسب التصنيف الاقتصادي

20 3. النفقات المقدّرة بحسب التصنيف الإداري

22 الإيرادات المقدّرة للعام 2025

22 1. توزّع الإيرادات المقدّرة - مليار ل.ل

22 2. أبرز مصادر الإيرادات المقدّرة - نسبة مئوية (%)

23 الموازنة العامة في خمسة أسئلة وأجوبة

23 سؤال رقم 1: كيف تُعرّف الموازنة؟

25 سؤال رقم 2: مما يتألف قانون الموازنة؟

26 سؤال رقم 3: هل تعكس الموازنة الواقع المالي للدولة كاملاً؟

27 سؤال رقم 4: ما هي المبادئ الرئيسية التي تخضع لها الموازنة العامة؟

28 سؤال رقم 5: ما هي المراحل الرئيسية لإعداد وإقرار الموازنة؟

"موازنة المواطنة والمواطن" وأهميتها

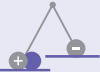
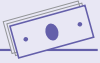
- **موازنة المواطنة والمواطن هي صيغة مُبسّطة من قانون الموازنة، تهدف إلى تسهيل وصول المواطنين والمواطنات إلى المعلومات المالية باعتبارها حقاً دستورياً.**
- **تكرّس هذه الوثيقة نهج الشفافية، إذ تتيح لجميع المواطنين، العاديين والمتخصّصين، الاطلاع على محتوى قانون الموازنة العامة بما في ذلك أرقام النفقات والإيرادات، تقديرات العجز، والإجراءات الضريبية وغير الضريبية، وغيرها من المواضيع التي تؤثر في حياتهم اليومية.**
- **كما تمنح الرأي العام فرصة لتكوين رأي مبني على معطيات علمية واضحة، بعيداً عن التكهنات، وتتيح تتبّع تطورات المالية العامة، وفهم آليات تخطيط الحكومة للإنفاق وجمع الإيرادات، بما يعزّز المساءلة والمحاسبة المبنية على قاعدة المعرفة.**
- **يُشكّل الحق في الوصول إلى المعلومات المالية، شرطاً أساسياً لتمكين المواطنين من تقييم أداء الحكومات، بما يشمل السياسات الضريبية، قرارات الاستدانة، تخصيص الموارد العامة، وآليات تحديد أولويات الإنفاق.**
- **ولا يقتصر هذا الحق على نشر أرقام الموازنة، بل يشمل أيضاً تقديم معلومات مبسطة واضحة حول واقع المالية العامة، بعيداً عن التعقيد والصياغات التقليدية.**
- **فالشفافية المالية تعتبر خطوة محورية لتعزيز المشاركة في الشأن العام، لاسيّما في إعداد وتنفيذ الموازنة، مما يمنح المواطنين دوراً أكثر فاعلية في رسم السياسات المالية ومراقبتها.**

ما يجب معرفته عن موازنة 2025

أُحيل مشروع موازنة 2025 من قبل حكومة تصريف الأعمال السابقة بموجب المرسوم 14076 تاريخ 14 تشرين الأول 2024 إلى المجلس النيابي. ولكن بسبب التطوّرات في البلاد، حالت دون مناقشتها وإقرارها في مجلس النواب¹.

لضمان استمرارية الخدمات الأساسية للمواطنين وتجنّب توقيف عمل المؤسسات، صدر عن رئيس الجمهورية بناءً لقرار مجلس الوزراء المرسوم رقم 56 تاريخ 2025/03/11، باعتبار شروط قانون الموازنة العامة 2025 المحال إلى مجلس النواب بموجب المرسوم 2024/14076، مرعياً ومعمولاً به. وبحسب المادة 86 من الدستور اللبناني، يحق للحكومة اعتماد هذا الإجراء في حال عدم إقرار الموازنة ضمن المهلة الدستورية ضمن شروط معيّنة. بالإضافة إلى ذلك، فقد كُلف وزير المالية بإعداد مشروع قانون خلال أسبوع لإعادة النظر في الرسوم الواردة في الموازنة، للحدّ من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية السلبية على المواطنين. يمكنكم الإطلاع على قانون الموازنة 2025 عبر موقع وزارة المالية <https://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/BI/ABDP>.

موازنة 2025 باختصار

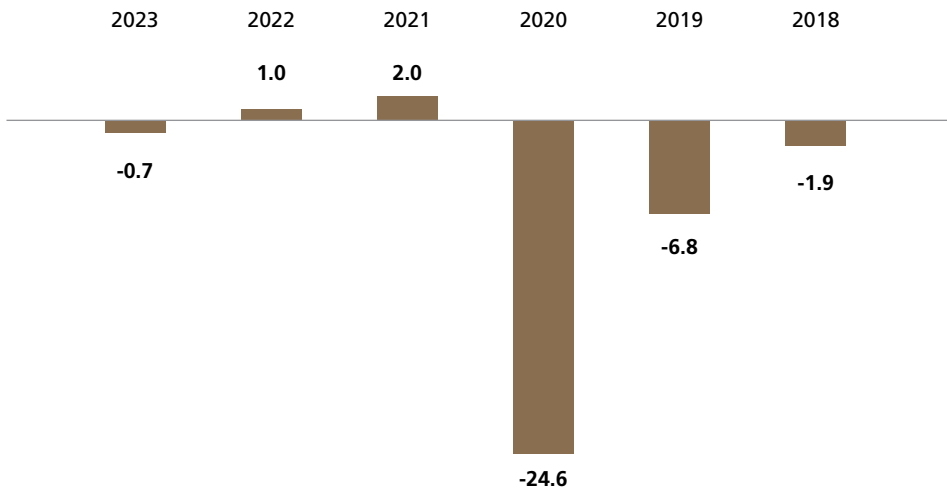
		
مقّحت الموازنة المعتمدة عجزاً محسوباً بنسبة 0%	مجموع الإيرادات المقدّرة في موازنة 2025 هو 445,214 مليار ل.ل.	مجموع النفقات المقدّرة في موازنة 2025 هو 445,214 مليار ل.ل.
غير أن هذا العجز لا يلحظ سلفات الخزينة بصورة عامة، ولا يشمل رصيد إيرادات ونفقات الخزينة الأخرى. وقد أعلنت وزارة المالية في أواخر شهر شباط 2025 أنه لن تُمنح أي سلفات خزينة لهذا العام.	مقارنةً بـ 308,435 مليار ل.ل. في موازنة 2024 أي بزيادة قدرها 44.3% على أساس سنوي.	مقارنةً بـ 308,435 مليار ل.ل. في موازنة 2024 أي بزيادة قدرها 44.3% على أساس سنوي.

¹ يمكنكم الإطلاع على المهل الدستورية لإقرار الموازنة العامة على الرابط التالي <http://bit.ly/41NMeW8>

الأسس التي بُنيت عليها موازنة 2025

توفّر المؤشرات الماكرو اقتصادية التالية سياقاً يسمح بفهم التطورات الاقتصادية والمالية في البلاد عادة إعداد الموازنة.²

نمو إجمالي الناتج المحلي - نسبة مئوية (%)



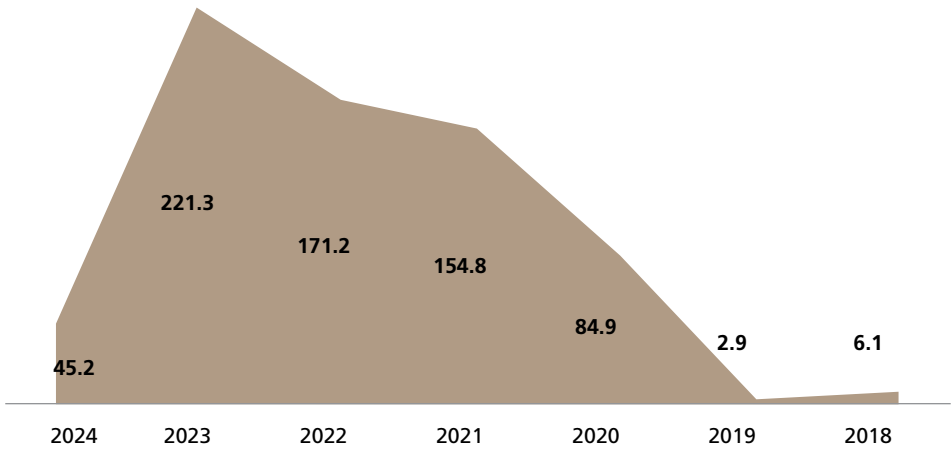
المرجع: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، متاح على: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/October/select-countries?grp=2400&sg=All-countries/Emerging-market-and-developing-economies/Middle-East-and-Central-Asia>

■ **الناتج المحلي الإجمالي** هو إجمالي قيمة السلع والخدمات التي تُنتج داخل البلاد خلال سنة معيّنة، ويعدّ مؤشراً رئيسياً يعكس حجم الاقتصاد وأداءه. يمكن قياسه بالقيم الاسمية أو الحقيقية، ويُعبّر عنه بالعملة المحلية أو الدولية، كمبلغ إجمالي أو للفرد.

■ **أما النمو الاقتصادي**، الظاهر في الرسم البياني، فيمثّل الزيادة السنوية في كمية السلع والخدمات التي يُنتجها الاقتصاد، ويُعبّر عنه كنسبة مئوية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بعد استبعاد أثر التضخم. النمو السلبي يشير إلى تراجع في النشاط الاقتصادي، وقد يكون نتيجة لانخفاض الإنتاج أو الاستثمار أو ارتفاع البطالة.

² لا تتضمن الموازنة هذه المؤشرات، وقد تم جمعها من مصادر متعدّدة مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والإدارة المركزية للإحصاء (CAS)، ومصادر أخرى.

التضخم (مؤشر أسعار المستهلك) - نسبة مئوية (%)

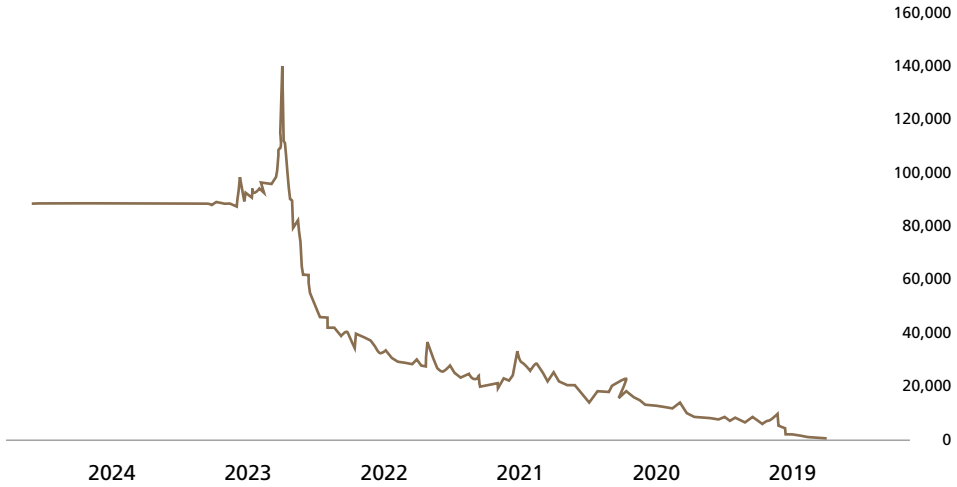


المرجع: مؤشر أسعار المستهلك الصادر عن إدارة الإحصاء المركزي، متاح على: <http://www.cas.gov.lb/index.php/latest-news-en/165-inflation-4>

■ **التضخم هو مؤشر كمي يقيس الزيادة في معدل سلة أسعار من السلع والخدمات التي يتم استهلاكها في الاقتصاد، وذلك خلال فترة زمنية محددة. يُعبّر عنه عادةً بنسبة مئوية تعكس التغير السنوي في المستوى العام للأسعار، ويُحسب بناءً على مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلك (CPI - Consumer Price Index).**

■ **يؤثر التضخم مباشرة على الموازنة العامة للدولة فيزيد النفقات الحكومية (مثل الأجور وشراء السلع والخدمات...) لكنه قد يعزّز بالمقابل الإيرادات الضريبية إذا كانت الضرائب تُفرض على قيم نقدية (مثل ضريبة القيمة المضافة)، لأن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة العائدات الضريبية بالعملة المحلية، لذا، تحاول الحكومات الحفاظ على تضخم معتدل لضمان استقرار المالية العامة.**

تطوّر سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأمريكي



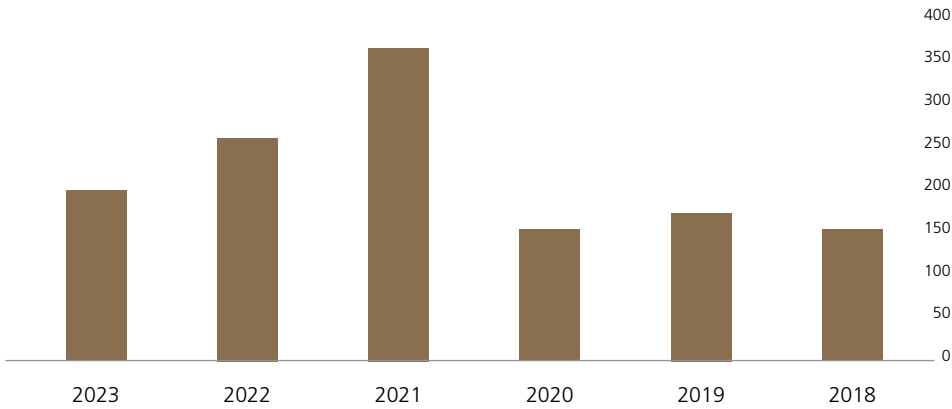
المراجع: Lira Rate ، متاح على: <https://lirate.org/>

■ **تطوّر سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي** يعكس التغيّرات في قوة العملة المحلية مقارنةً بالعملة الأجنبية. يعتبر سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعكس حالة الاقتصاد الوطني، حيث يؤثر على التجارة الخارجية، الأسعار المحلية، وعلى القدرة الشرائية.

■ **في السنوات الأخيرة**، شهدت الليرة اللبنانية تدهوراً ملحوظاً مقابل الدولار الأمريكي و يؤثر ذلك بشكل كبير على الموازنة العامة إذ أن انخفاض قيمة الليرة يرفع النفقات الحكومية مثل الوقود والمواد الغذائية والمشاريع الاستثمارية، حيث تصبح تكلفة المشاريع التي تعتمد على مواد أو معدات مستوردة أكثر ارتفاعاً. كما يؤثر أيضاً على قيمة الرواتب والأجور، فتتخفّض القدرة الشرائية بشكل كبير بسبب ارتفاع الأسعار، مما يزيد من الضغط على الموازنة الحكومية لتلبية احتياجات القطاع العام.

■ **وفي عام 2024**، استقر سعر الصرف عند حوالي 89,500 ليرة للدولار، مما وُفّر قدراً من الاستقرار والارتكاز للإنفاق العام.

صافي دين الحكومة العامة - نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)



المرجع: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، متاح على: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2024/October/select-countries?grp=2400&sg=All-countries/Emerging-market-and-developing-economies/Middle-East-and-Central-Asia>

- يعتبر صافي دين الحكومة العامة، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، مؤشراً يعكس مدى قدرة الحكومة على إدارة ديونها مقارنةً بحجم اقتصادها.
- أعلنت الحكومة اللبنانية عن تعثرها في سداد الديون لأول مرة في تاريخها في آذار 2020. ولم يتم لتاريخه إعادة هيكلة الدين مع الدائنين، مما يفرض تحديات على استدامة المالية العامة.

أبرز الإجراءات المالية والاقتصادية الواردة في موازنة 2025

1 | أبرز الإجراءات لتعزيز الإيرادات

على مستوى الضرائب

ضريبة الدخل

- تحتسب ضريبة الدخل المتوجبة على الرواتب والأجور المدفوعة جزئياً أو كلياً المادة 17 بالعملات الأجنبية، بالليرة اللبنانية وفقاً لسعر الصرف الرسمي الذي يحدده مصرف لبنان؛
- تسدد إلى الخزينة العامة كل ثلاثة أشهر في موعد أقصاه الخامس عشر من الشهر التالي لنهاية كل فترة.

أساس فرض الضريبة عند الاستيراد

- عند استيراد أي بضائع، يتم احتساب الضريبة على أساس سعرها في الجمارك، المادة 53 مضافاً إليه جميع الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى (باستثناء الضريبة على القيمة المضافة). بالنسبة للسيارات المستعملة وقطع الغيار المستعملة، فيتم زيادة هذا الأساس بنسبة 5% قبل احتساب الضريبة.

على مستوى الرسوم

معاملات المديرية العامة للأمن العام

المادة 16	رفع رسوم المعاملات التي تستوفيها المديرية العامة للأمن العام، مثل رفع رسم إجازات
	عرض مقدمة فيلم سينمائي 4,000,000 ل.ل.
	عرض دعاية تجارية سينمائية 5,000,000 ل.ل.
	عرض مسرحية 7,000,000 ل.ل.
	تصوير فيلم وثائقي محلي أو أجنبي 4,000,000 ل.ل.
	كتاب غير دراسي محلي أو أجنبي 750,000 ل.ل.
	ألعاب الكترونية 5,000,000 ل.ل.

الطابع المالي

- المادة 18 تعديل طريقة تسديد رسم الطابع المالي بإحدى الطرق التالية:
- إلصاق الطوابع المالية، على أن لا تتجاوز قيمة الرسم الـ 2,000,000 ل.ل. بإستثناء الحالات التي ينص فيها القانون على اعتماد طريقة أخرى؛
 - بواسطة آلات الوسم لدى الأشخاص المرخص لهم باستخدامها على أن لا تتجاوز قيمة الرسم 3 مليارات ل.ل.؛
 - نقداً أو بموجب شك مصرفي لدى كُتاب العدل عن الصكوك والاسناد التي ينظمونها أو يصادقون عليها مهما كانت قيمة الرسم على أن تدرج قيمته ضمن الإيصال الذي يصدره كاتب العدل؛
 - نقداً أو بموجب شك مصرفي في صناديق المالية إذا تجاوزت قيمة الرسم 2,000,000 ل.ل.؛
 - نقداً ضمن الايصالات التي تصدرها كافة الإدارات العامة والمؤسسات العامة والبلديات واتحاد البلديات وسائر أشخاص القانون العام، مهما كانت قيمة الرسم؛
 - بموجب إشعارات تسديد يتم اعتمادها من جانب وزارة المالية؛
 - بموجب طابع مالي إلكتروني e-stamp وفقاً للطرق والآليات التي تعتمدها وزارة المالية.

معاملات رسمية

تم تعديل بعض الرسوم والإضافات التي تفرضها الدولة على المعاملات الرسمية، المادة 19 وذلك على النحو التالي:

كل عرض أسعار	50,000 ل.ل.
كل طلب آخر أو عريضة أو إستدعاء أو إفادة تقدّم من الأفراد	معفى
كل نسخة من الإستحضارات والإخطارات وأوراق الدعوى والتبليغات الصادرة عن المحاكم ودوائر الإجراء أو المقدمة إليها أو المسلّمة بواسطتها	100,000 ل.ل.
كل إيصال يقبض مبلغ من المال تعطيه الدولة والمؤسسات العامة والبلديات وسائر أشخاص القانون العام:	
■ الإيصال بالليرة اللبنانية	100,000 ل.ل.
■ الإيصال بالدولار	2\$
■ الإيصال باليورو	2€
■ الإيصال الذي يصدر بإسم إدارة عامة	معفى
كل فاتورة تصدرها وزارة الاتصالات للمشاركين بخدمات الهاتف والإنترنت	100,000 ل.ل.
كل إيصال يشير إلى إبراء واستلام أو وصول وإيداع	معفى
كل عقد ضمان وكل تمديد أو تجديد أو تعديل، مع وجوب تأدية الرسم عن النسخة الأصلية وعن نسخة ثانية	100,000 ل.ل.
الأوراق الغير مذكورة في قانون رسم الطابع المالي وفقاً للمبادئ العامة الواردة في هذا القانون وعندما لا تكون خاضعة للرسم النسبي	معفى

تسجيل أملاك مبنية

تسجّل عقود الإيجارات وملاحقها سنوياً لقاء رسم تسجيل يستوفى بواسطة طابع مالي قيمته 200,000 ل.ل. عن كل عقد أو ملحق. المادة 21

إنتقال

المادة 26 يفرض رسم إنتقال مقطوع قدره 5 بالآلف على جميع الحقوق والأموال المنقولة وغير المنقولة التي تؤوّل إلى الغير، باستثناء الدولة والبلديات وإتحاد البلديات، بطريق الإرث أو الوصية أو الهبة أو الوقف، أو بأي طريق آخر بلا عوض يعادل قيمتها الحقيقية.

يتوجب هذا الرسم الإضافي المقطوع على الجزء من مجموع قيمة الحقوق والأموال الذي يتجاوز ملياران وأربعمائة مليون ل.ل.

شهادات التعليم

المادة 29 تخضع معادلات الشهادات والصفوف العائدة لكافة مراحل التعليم بما في ذلك الجامعية لرسم طابع:

- الصفوف الثانوية وما دون: 500,000 ل.ل.
- الصفوف الجامعية: 750,000 ل.ل.
- لكل نسخة طبق الأصل تعطى عن معادلة سابقة: 100,000 ل.ل.

خدمات وزارة الشباب والرياضة

المادة 31 تعديل رسوم الخدمات التي تؤديها وزارة الشباب والرياضة، مثلاً رفع رسم ترخيص نادي رياضي بنشاط واحد من 5 مليون ليرة لبنانية بحسب الموازنة لعام 2022 إلى 18 مليون ليرة لبنانية.

معاملات عقارية

المادة 32 تُدفع سلفة مالية مسبقاً من قبل الطوبوغرافيين وفقاً لمسافة العقار، كدفعة مقدّمة قبل تنفيذ الأشغال. بعد تنفيذ الأشغال، يقوم أمين السجل العقاري بمراجعة التكاليف الفعلية: إذا كانت الدفعة المقدّمة أكثر من قيمة الرسم المطلوب، يُعاد الفائض وإذا كانت أقل، يُطلب دفع الفرق المستحق.

المادة 33 تعديل الرسوم التي يجب أن تدفع لصندوق الخزينة من قبل أصحاب العلاقة عندما يدعى رؤساء المكاتب المعاونة العقارية إلى خارج الدائرة:

- إذا كان الانتقال داخل المدينة الكائن فيها المكتب العقاري: 2,000,000 ل.ل.؛
- إذا كان الانتقال خارج المدينة الكائن فيها المكتب العقاري: 4,000,000 ل.ل.

المادتان 34 و35 زيادة الرسوم المتعلقة بالمعاملات العقارية مثلاً:

- رسوم إفادات نفى ملكية (عن كل منطقة عقارية 200,000 ل.ل. / عن كل قضاء 1,000,000 ل.ل. / عن كل محافظة 4,000,000 ل.ل.؛
- الرسوم المتوجبة عن مراجعة السجلات العقارية والخرائط أو رسوم الكشف عن كل عقار وذلك بالإضافة إلى الطابع القانوني المفروض على العرائض 300,000 ل.ل.؛
- كل شهادة بصحة توقيع لتصديق التوقيع 100,000 ل.ل.؛
- شهادة أو إفادة أو بيان يصدر عن مختار أم هيئة إختيارية 100,000 ل.ل.؛
- كل شهادة أو إفادة أو بيان يعطى للأفراد وكل صورة 50,000 ل.ل.

براءة اختراع

المادة 37 تعديل معاملات ورسوم براءة الاختراع.

إجازة استيراد / تصدير / إعادة تصدير

المادة 38 تعديل رسم إجازة استيراد / تصدير / إعادة تصدير:

- رسم إجازة الاستيراد: 750,000 ل.ل. عن كل نسخة من النسخ الثلاث؛
- قيمة الرسم: 2,250,000 ل.ل.

حماية الملكية الأدبية والفنية والتجارية والصناعية

المواد 39 إلى 42 زيادة رسوم ومداخل حماية الملكية الأدبية والفنية والموسيقية والتجارية والصناعية (مثل رسوم تسجيل الماركة الشخصية).

مشروبات، كحول ومحلات بيع المشروبات الروحية	
المادة 44	رفع رسم الاستهلاك على الكحول المنتجة داخلياً (مثلاً: يستوفى رسم استهلاك على البيرة 45,000 ل.ل.، العرق والنيبذ 60,000 ل.ل.، الويسكي 300,000 ل.ل. لدون الـ 12 سنة و390,000 ل.ل. لما فوق الـ 12 سنة ...).
المادتان 45 و 46	رفع رسم الترخيص السنوي على محلات بيع المشروبات الروحية.
المادة 48	فرض رسم استهلاك داخلي على: ■ المشروبات الغازية والطاقة وقيمتها 15,000 ل.ل. عن كل ليتر؛ ■ المشروبات التي تدخلها مادة السكر المعبأة ضمن أوعية مغلقة وقيمتها 2,500 ل.ل. عن كل ليتر.

تدخين

رفع رخص التدخين:

نسبي على المتر المربع الواحد	مقطع	
540,000 ل.ل.	5 نجوم / 900 مليون ل.ل.	الفنادق الدولية وفنادق
360,000 ل.ل.	4 نجوم / 450 مليون ل.ل.	الفنادق والملاهي الليلة
270,000 ل.ل.	3 نجوم / 270 مليون ل.ل.	والمطاعم والبارات وصالات
180,000 ل.ل.	نجمتان / 180 مليون ل.ل.	تقديم الطعام والشراب
120,000 ل.ل.	120 مليون ل.ل.	بيوت الضيافة
60,000 ل.ل.	90 مليون ل.ل.	المقاهي وباقي الأماكن

المادة 49

فرض رسم على المنتجات المستوردة من التبغ والتبناك والسجائر الإلكترونية:

- 12,500 ل.ل. على كل علبة سجائر (20 سيجارة)؛
- 150,000 ل.ل. على الكيلوغرام الواحد من التبغ؛
- 20% من سعر مبيع السيجار بالمفرق.

على مستوى الغرامات

- تعديل غرامة تأخير تنفيذ وثيقة الوفاة لتصبح 2,000,000 ل.ل. المادة 30
- رفع 50 مرّة مقادير مختلف الغرامات التي تقضي بها المحاكم، باستثناء الغرامات المرتبطة بالحد الأدنى للأجور وغرامات أصول المحاكمات المدنية. المادة 54

2 | أبرز الإجراءات لمساندة المواطن

على مستوى الإعفاءات

- المادة 24 تُعفى من الرسوم جميع المساعدات والمنح الممولة من الأموال العامة:
- تُعفى الهبات التي لا تتجاوز قيمتها 96 مليون ل.ل.، وفي حال تجاوزها يُفرض الرسم على المبلغ الإضافي؛
 - إذا كانت الهبة لصالح مؤسسة خيرية أو جمعية رياضية، ثقافية، فنية، أو دينية، يمتدّ الإعفاء ليشمل ما يصل إلى 6 مليارات ل.ل.؛
 - عند انتهاء الوقف، يُفرض الرسم على ثلثي قيمة الأموال، بعد خصم 96 مليون ل.ل. من حصة كل مستفيد.

على مستوى المهل

- المادة 27 إعطاء المكلفين الذين صدرت بحقهم تكاليف إعتباراً من 2022/11/16، مهلة 6 أشهر إضافية للإعتراض على الضرائب والرسوم ضمن شروط معينة.
- المادة 28 تمديد توقيف تطبيق قانون ضريبة الأراضي لغاية 2027/12/31.

3 | إجراءات مختلفة

- المادة 55 تم تعليق العمل بالحد الأقصى للتعويضات والمخصصات الإضافية على الرواتب التي يحصل عليها موظفو الإدارات والمؤسسات العامة والمجالس والصناديق والهيئات والمرافق العامة، وذلك إلى حين تعديل سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام.
- المادة 56 يمنع على جميع المؤسسات وإدارات القطاع العام دفع بدل تأمين لموظفيها لتغطية الفروقات عن ما يغطيه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

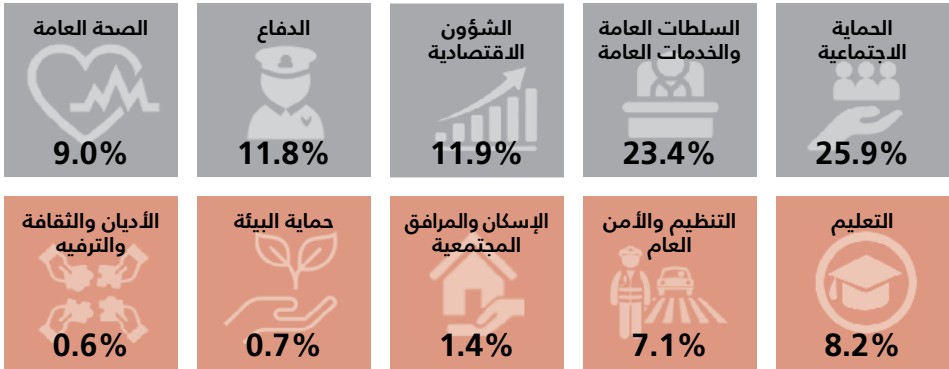
النفقات المقدّرة للعام 2025

مجموع النفقات المقدّرة في موازنة 2025 هو 445,214 مليار ل.ل.

تعتمد الموازنة العامة في لبنان على موازنة البنود (line-item budgeting)، وهي الطريقة التقليدية لتوزيع النفقات وفق معايير محدّدة وهي:

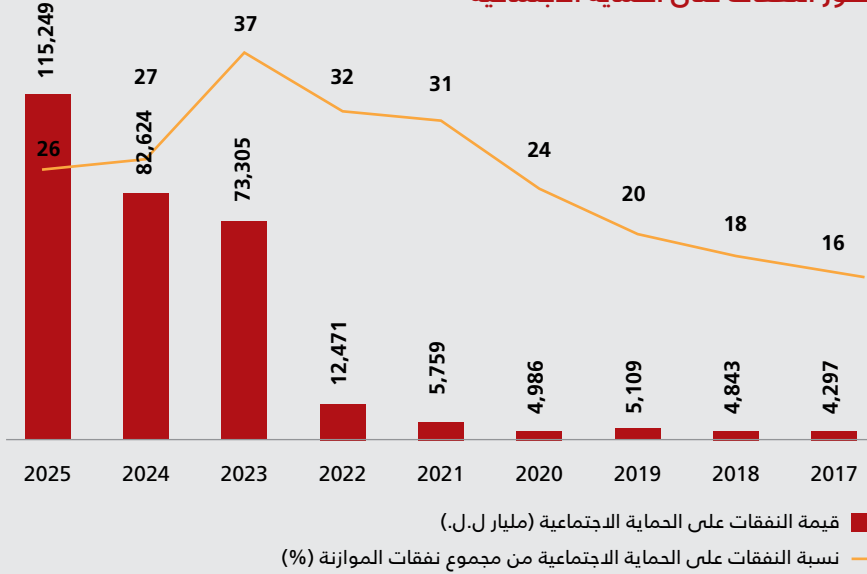
التصنيف الوظيفي	التصنيف الإقتصادي	التصنيف الإداري
تصنيف النفقات بحسب الوظيفة (أو القطاعات) التي تُنفق لأجلها الأموال العامة، مثلاً: الاستشفاء، التعليم، حماية البيئة... هذه الوظائف محدّدة وفقاً لتصنيفات صندوق النقد الدولي وهناك 10 وظائف أساسية.	تصنيف النفقات بحسب طبيعة النفقة وهي نوعان: ■ النفقات الجارية أو التشغيلية، مثلاً: رواتب وأجور، مواد وخدمات استهلاكية، فوائد الدين... ■ النفقات الاستثمارية، مثلاً: بناء الجسور، البنى التحتية، شراء التجهيزات...	تصنيف النفقات بحسب الجهة المسؤولة التي تنفقها، مثل الوزارات (مثلاً: وزارة الصحة، وزارة المالية، رئاسة الجمهورية...) والإدارات العامة (مثلاً: قوى الأمن الداخلي والسجون، التفيتش المركزي...)

1 | توزيع النفقات المقدّرة بحسب التصنيف الوظيفي (10 وظائف)

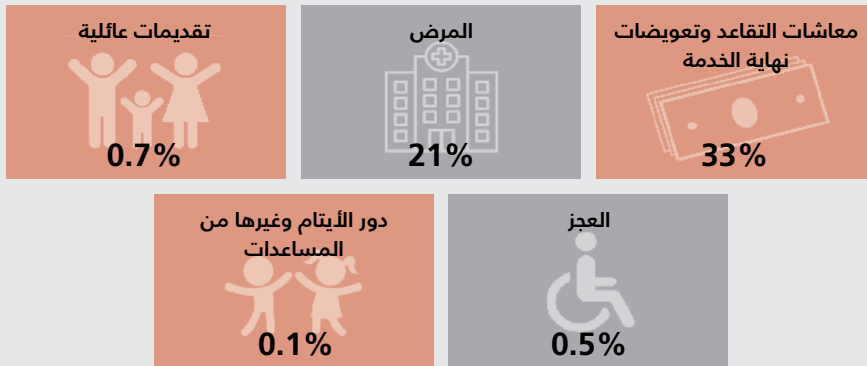


النفقات على الحماية الاجتماعية المُقدَّرة للعام 2025

تطوُّر النفقات على الحماية الاجتماعية



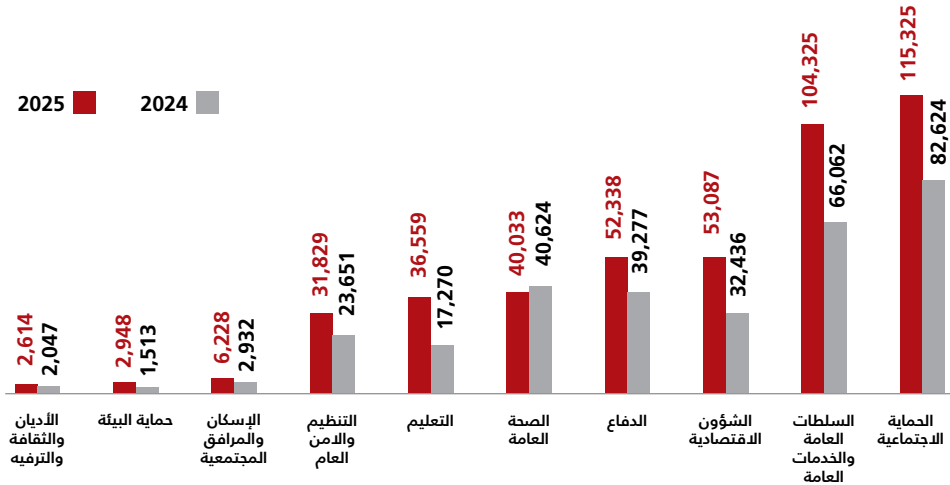
بعض المؤشرات المتعلقة بالحماية الاجتماعية من إجمالي الإنفاق على الحماية الاجتماعية



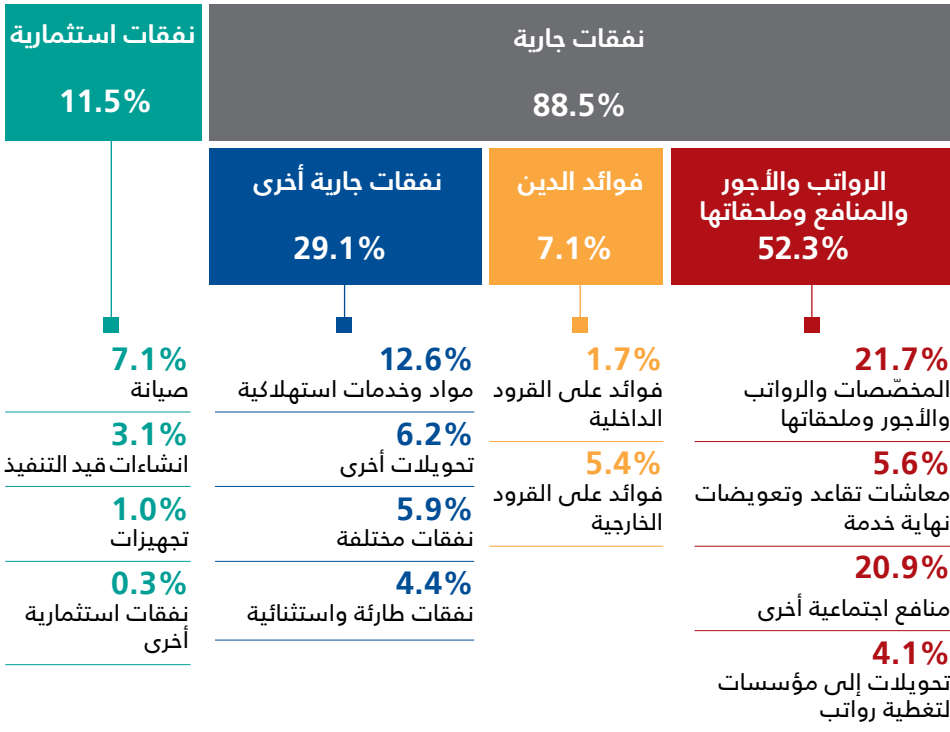
ملاحظات:

- مجموع هذه النفقات هو بحسب التصنيف الوظيفي وبالتالي يتضمَّن نفقات مخصَّصة للرواتب والأجور ولا يعكس مجموع الإنفاق المخصَّص فعلياً للحماية الاجتماعية.
 - تتوزَّع باقي نفقات الحماية الاجتماعية بين حماية حقوق المرأة (42 مليار ل.ل.)، مساعدات للأطفال والشباب (623 مليار ل.ل.)، المهجرين (170 مليار ل.ل.)، حماية وتعزيز حقوق الإنسان (33 مليار ل.ل.)، حماية إجتماعية غير مصنَّفة (48,693 مليار ل.ل.)، وغيرها.
- لمعرفة المزيد حول ماذا تتضمن الحماية الاجتماعية غير المصنَّفة، اطلعوا على تقرير الإنفاق على الحماية الاجتماعية: <https://www.institutdesfinances.gov.lb/topics/Social-protection>

النفقات المقدّرة في موازنة 2025 مقارنةً بموازنة 2024 - بمليارات الليرات



2 | توزيع النفقات المقدّرة بحسب التصنيف الاقتصادي



3 | النفقات المقدّرة بحسب التصنيف الإداري

قانون موازنة 2024	% من الموازنة	قانون موازنة 2025	% من الموازنة	
57,001.8	18.48	74,023.6	16.63	وزارة الدفاع الوطني 
33,894.5	10.99	43,374.3	9.74	وزارة الداخلية والبلديات 
40,476.7	13.12	39,822.7	8.94	وزارة الصحة العامة 
18,857.7	6.11	38,256.5	8.59	وزارة التربية والتعليم العالي 
22,774.7	7.38	25,568.7	5.74	رئاسة مجلس الوزراء ³ 
17,168.2	5.57	23,486.2	5.28	وزارة الأشغال العامة والنقل 
7,174.2	2.33	19,414.1	4.36	وزارة الاتصالات 
5,501.1	1.78	11,656.2	2.62	وزارة الشؤون الاجتماعية 
4,679.9	1.52	10,603.9	2.38	وزارة الطاقة والمياه 
5,180.2	1.68	7,257.8	1.63	وزارة المالية 
6,618.8	2.15	6,845.1	1.54	وزارة الخارجية والمغتربين 
3,249.3	1.05	6,533.6	1.47	وزارة العمل 
1,370.3	0.44	2,465.2	0.55	وزارة العدل 
2,091.6	0.68	2,346.3	0.53	مجلس النواب 

³ تشمل رئاسة مجلس الوزراء حوالي 40 مؤسسة، وهيئة، ومجلس، وهيئات رقابية، ومؤسسات إنمائية، وصناديق مستقلة. ويخصّص لهذه الجهات اعتمادات مالية في الموازنة العامة تغطي نفقاتها التشغيلية، ومشاريعها الإستثمارية، والبرامج التي تنفذها ضمن السياسات الحكومية.

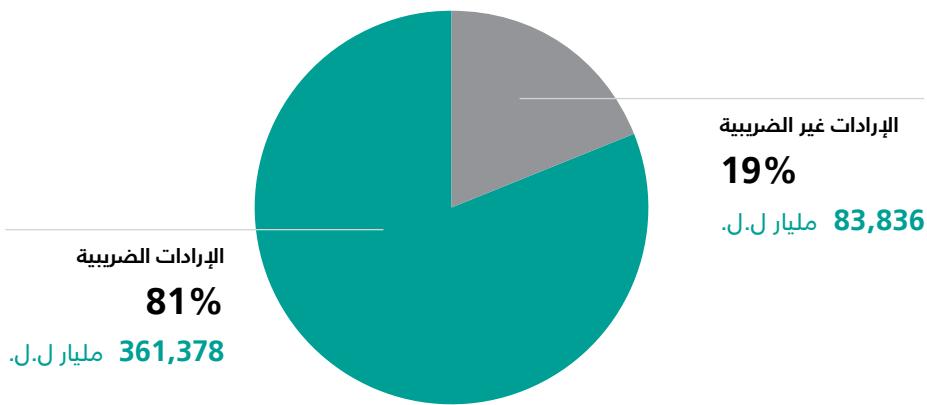
قانون موازنة 2024	% من الموازنة	قانون موازنة 2025	% من الموازنة	
957.0	0.31	1,916.8	0.43	وزارة الزراعة 
1,544.7	0.50	1,707.3	0.38	وزارة الثقافة 
1,456.3	0.47	1,665.3	0.37	وزارة الاقتصاد والتجارة 
73.7	0.02	1,115.8	0.25	وزارة البيئة 
314.5	0.10	589.6	0.13	وزارة الإعلام 
149.5	0.05	386.6	0.09	رئاسة الجمهورية 
100.5	0.03	196.2	0.04	وزارة السياحة 
76.9	0.02	143.6	0.03	وزارة الصناعة 
84.3	0.03	99.9	0.02	الهيئات الوطنية المستقلة 
49.4	0.02	91.0	0.02	وزارة المهجرين 
72.8	0.02	87.1	0.02	وزارة الشباب والرياضة 
19.2	0.01	49.2	0.01	المجلس الدستوري 
39,244.1	12.72	69,655	15.65	النفقات المشتركة 
38,252.1	12.40	55,855.2	12.55	احتياطي الموازنة 

■ لم يتم تسجيل أي عجز في موازنة 2025 بعد تساوي الإيرادات والنفقات العامة المقدّرة.
■ لم يتم لحظ أي إعتمادات لدفع اليوروبند.
■ تم لحظ إعتمادات لتسديد سلف الخزينة التي نصّت مراسيم إعطاؤها صراحةً، على تسديدها بإعتماد يلحظ في موازنة 2025.

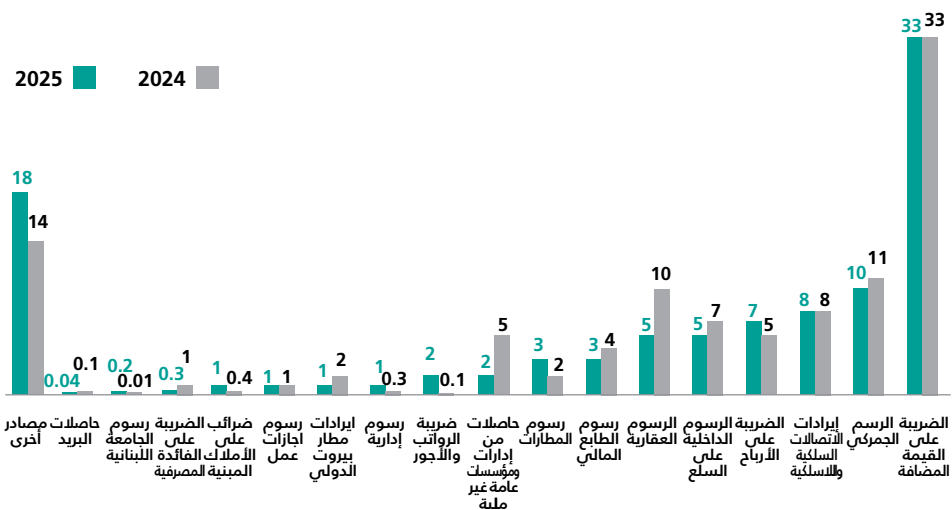
الإيرادات المُقدَّرة للعام 2025

مجموع الإيرادات المقدَّرة في موازنة 2025 هو 445,214 مليار ل.ل.

1 | توزُّع الإيرادات المقدَّرة - مليار ل.ل.



2 | أبرز مصادر الإيرادات المقدَّرة - نسبة مئوية (%)



الموازنة العامة في خمسة أسئلة وأجوبة

سؤال رقم 1 | كيف تُعرّف الموازنة؟

- عرّفت المادة 3 من قانون المحاسبة العمومية موازنة الدولة بأنها "صك تشريعي تُقدّر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة وتُجاز بموجبه الجباية والإنفاق".
- يعكس هذا التعريف نظرة تقليدية لدور الموازنة يَطمح عليه الطابع القانوني للرؤية المالية والاقتصادية المتوسطة المدى.
- الموازنة في لبنان هي موازنة "بنود" تعتمد مبدأ توزيع النفقات سنوياً على أساس الوحدات الحكومية من إدارات ومؤسسات (تصنيف إداري) ووفق أغراض الصرف على السلع والخدمات والأشغال (تصنيف وظيفي)، وقد باتت مؤخراً تظهر توزيع النفقات بحسب طبيعة النفقة (تصنيف اقتصادي).
- تطوّرت موازنات الدول حول العالم لتصبح أداة استشراف وتخطيط ومحاسبة مبنية على البرامج والأداء. وقد أدّى ذلك إلى تغيير في محتويات الموازنة وطريقة تبويبها (وظائف أو مشاريع عوضاً عن بنود) وفي الأساليب المستخدمة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها من خلال مؤشرات الأداء (performance indicators) ومخططات الأداء السنوية (annual performance plan) وتقارير الأداء السنوية (annual performance report).

لماذا التوجّه نحو موازنة البرامج؟

أوصى صندوق النقد الدولي (IMF) في عدّة تقارير بضرورة تطوير النظام المالي في لبنان والانتقال إلى الموازنة القائمة على البرامج (program-based budgeting). يركّز هذا النهج على ربط النفقات بالأهداف والنتائج، ممّا يعزّز كفاءة استخدام الموارد العامة و يتيح مراقبة أداء الإنفاق الحكومي.

الفرق الرئيسي بين النظامين

المعيار	موازنة البنود	موازنة البرامج
طريقة التوزيع	بحسب فئات الإنفاق (رواتب، معدّات، خدمات...)	بحسب الأهداف والبرامج الحكومية
الرقابة	تركّز على الإلتزام بالموازنة المعتمدة	تركّز على تحقيق النتائج والأداء
المرونة	محدودة في إعادة تخصيص الموارد	يمكن تعديل الإنفاق لتحقيق الأهداف
المساءلة	قدرة ضعيفة نسبياً لأنها لا تربط الإنفاق بالنتائج	تعزّز القدرة على المسائلة لأنها تربط الموازنة بأداء القطاعات

سؤال رقم 2 | مما يتألف قانون الموازنة؟

الموازنة العامة

- 1 مواد قانونية تُجيز للحكومة الجباية، الإنفاق والاستدانة
- 2 قوانين البرامج
- 3 التعديلات الضريبية (استحداث أو إلغاء رسوم وضرائب وغيرها...)
- 4 مواد قانونية أخرى تتعلق بصورة أساسية بتنفيذ الموازنة
- 5 جداول النفقات والإيرادات
- 6 جداول الاعتمادات المُخصَّصة لكل وحدة حكومية أي الإدارات والمؤسسات العامة

سؤال رقم 3 | هل تعكس الموازنة الواقع المالي للدولة كاملاً؟

من المآخذ التي تُوجّه إلى الموازنة في لبنان، أنها لا تُعبّر عن مالية الدولة بالكامل، بل تُمثّل جزءاً كبيراً من موازنة الحكومة المركزية (central government) في حين أن العديد من البلدان حول العالم تعتمد موازنة عامة للدولة (general government).



سؤال رقم 4 | ما هي المبادئ الرئيسية التي تخضع لها الموازنة العامة؟

مبدأ السنوية

توضع الموازنة لسنة تتطابق مع السنة المدنية أي تبدأ في 1 ك 2 وتنتهي في 31 ك 1

الاستثناءات

1. قوانين البرامج
2. تدوير الاعتمادات
3. الموازنات الإثنتا عشرية
4. الاعتمادات الإضافية

مبدأ الوحدة

للدولة موازنة واحدة، تحتويها وثيقة واحدة تجمع جميع نفقاتها وجميع وارداتها

الاستثناءات

1. الموازنات الاستثنائية
2. الموازنات المستقلة
3. الحسابات الخصوصية في الخزينة

مبدأ الشمول

تظهر الموازنة قسماً النفقات والواردات بكامل مبالغهما دون مقاصة بينهما أو اقتطاع منهما

الاستثناءات

اعتماد مبدأ الصوافي في قيد حاصلات بعض الرسوم

مبدأ الشيوخ

لا تخصّص الموازنة واردات معيّنة لتغطية نفقات معيّنة

الاستثناءات

1. تخصيص بعض الواردات لنفقة معيّنة لاعتبارات الثقة واعتبارات عملية
2. تخصيص بعض الواردات لنفقات ذات صلة بها
3. تخصيص بعض الواردات لصالح البلديات وللمرافق ذات الموازنات الملحقة والمستقلة
4. الأموال المقدمة للدولة مشروطة بوجهة إنفاق معيّنة (أموال المساهمات)

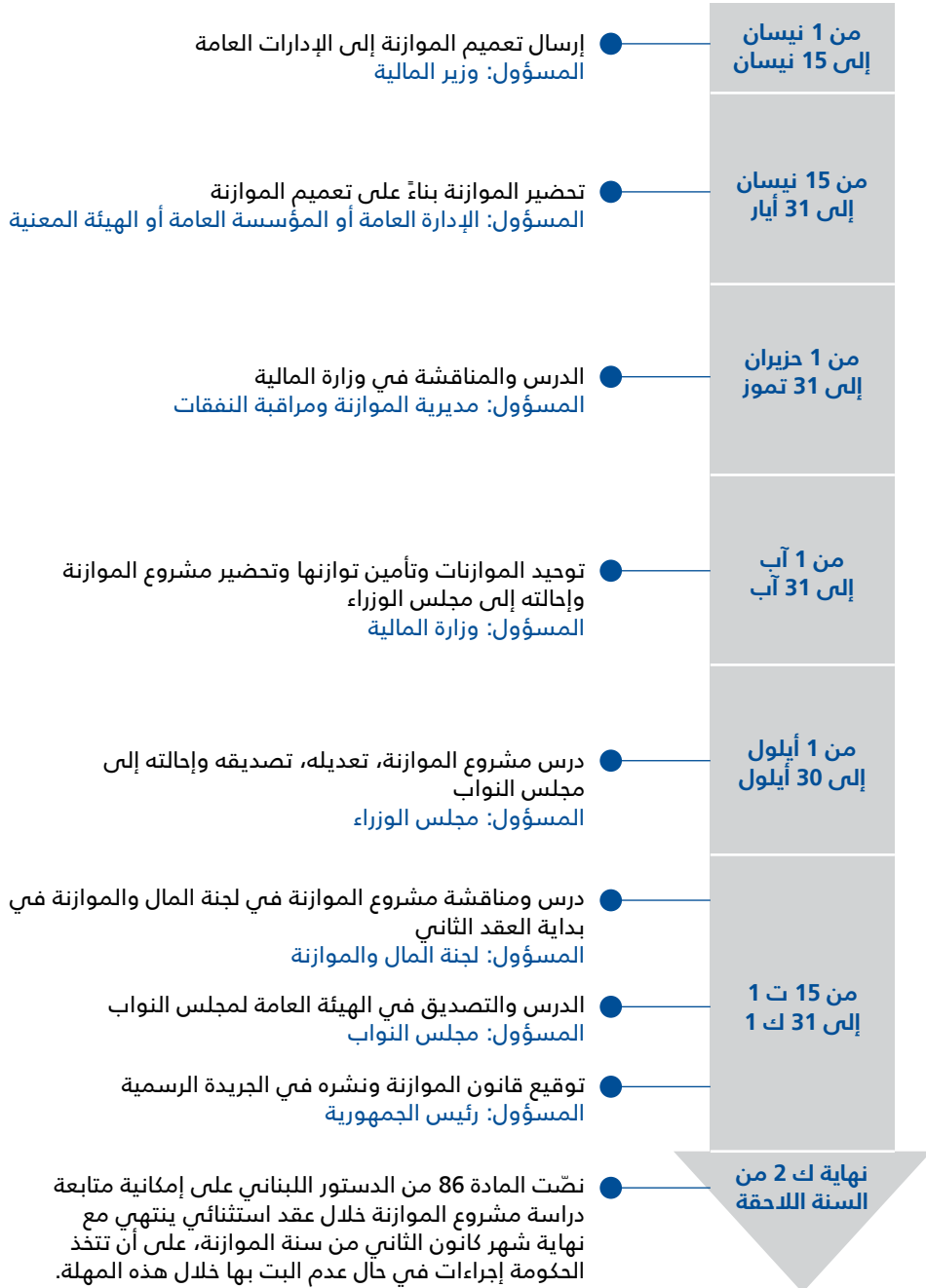
مبدأ التوازن

يكون مجموع النفقات العامة في الموازنة مساوياً لمجموع الإيرادات العادية

الاستثناءات

العجز أو الوفر

سؤال رقم 5 | ما هي المراحل الرئيسية لإعداد وإقرار الموازنة؟



ماذا يحدث في حال لم تقرّ الموازنة العامة ضمن المهل الدستورية؟

- بحسب المادة 86 من الدستور اللبناني، إذا لم يقرّ مجلس النواب الموازنة قبل انتهاء المهلة المحددة لدراستها، يدعو رئيس الجمهورية، بالإتفاق مع رئيس الحكومة، إلى عقد استثنائي حتى نهاية كانون الثاني لاستكمال مناقشتها.
- وإذا انقضت هذه الفترة دون إقرار الموازنة، يحقّ لمجلس الوزراء إصدار مرسوم يجعل المشروع المقدم نافذاً، بشرط أن يكون قد عُرض على المجلس قبل 15 يوماً من بدء العقد.
- خلال هذه الفترة، تستمر الحكومة في جباية الضرائب والرسوم كما في السابق، وتعتمد ميزانية السنة السابقة كأساس، مع تعديلها وفق الاعتمادات المضافة أو الملغاة. كما تُصرف نفقات شهر كانون الثاني وفق القاعدة الإثني عشرية.
- القاعدة الإثني عشرية في لبنان هي آلية مالية مؤقتة تُستخدم عندما لا يتم إقرار الموازنة السنوية في موعدها. وفقاً لهذه القاعدة، تستمرّ الحكومة في الإنفاق بناءً على جزء يعادل 12/1 من موازنة السنة السابقة شهرياً إلى حين إقرار الموازنة الجديدة.

فريق العمل الذي أعدّ هذا الكتيب

أعدّ هذا الدليل فريق عمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بإشراف رئيسة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط.

راجع محتوى الدليل فريق عمل مديرية الموازنة ومراقبة النفقات في مديرية المالية العامة في وزارة المالية.

صدر هذا الدليل بالتعاون مع "اليونيسف" وجمعية "Financially Wise" من ضمن برنامج "تعزيز شفافية الموازنة، المساءلة والشمولية في لبنان".

يمكنكم نسخ أو تحميل أو طباعة محتوياته للاستخدام الشخصي، وتضمن مقتطفات منه في المستندات والعروض التقديمية والمواقع الإلكترونية شرط أن يُذكر كمرجع للمعلومات على الشكل التالي: "موازنة المواطنة والمواطن"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وزارة المالية اللبنانية - 2025.

للاستخدام العام أو التجاري، يجب مراسلة المعهد على البريد الإلكتروني institute@iof.gov.lb هذا الكتيب متوفرًا على:

- موقع المعهد المالي: www.institutdesfinances.gov.lb
- موقع وزارة المالية: www.finance.gov.lb

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو مركز تميّز يعمل على تطوير القدرات الوطنية في إدارة المال العام من خلال الدراسات العلميّة والمساهمة في رسم السياسات العامة والتدريب المستمر وبناء الشراكات. هو مؤسسة عامة مستقلة ماليًا وإداريًا وفنيًا تعمل تحت وصاية وزير المالية.

**ينشر هذا
الكتيب ضمن
سلسلة
"التوعية المالية
والضريبية"**

**عن معهد باسل
فليحان المالي
والاقتصادي**

512، كورنيش النهر

ص.ب.: 16-5870 بيروت، لبنان

تلفون: +961 1 425 146/9

فاكس: +961 1 426 860

بريد إلكتروني: institute@iof.gov.lb

institutdesfinances.gov.lb

 IOFLebanon

 IOFLebanon

 IOFLebanon

 InstituteOffFinance

 Institut des Finances Basil Fuleihan